

البارادوكس الصناعي في العراق

الجديد

القسم الرابع

سلام كبة*

- ◆ التصنيع وثورة 14 تموز
- ◆ الصناعة في العراق 1963 – 2003
- ◆ الصناعة بعد عام 2003
- ◆ القطاعات الصناعية الخاص والمختلط
- ◆ القطاع التعاوني
- ◆ الفساد في القطاع الصناعي
- ◆ الصناعات الاستخراجية
- ◆ الصناعات التكريرية اساس الصناعات التحويلية
- ◆ الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والبلاستيكية
- ◆ الصناعات العسكرية
- ◆ الصناعات الانشائية والاسمنت والزجاج والسيراميك
- ◆ الصناعات الغذائية والزراعية
- ◆ الصناعات الورقية
- ◆ صناعات الغزل والنسيج والالبسة والجلود والسكائر
- ◆ الصناعات المعدنية (الهندسية والميكانيكية)
- ◆ الصناعات الكهربائية
- ◆ صناعات الاتصالات والبرامجيات
- ◆ الصناعات الدوائية
- ◆ المشاريع الصغيرة في العراق

◆ تطور الطبقة العاملة العراقية
◆ التلوث البيئي في القطاع الصناعي
◆ ملاحظات تقييمية
◆ المصادر

● الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية والبلاستيكية

ساهمت الصناعات التحويلية (عدا النفط) بنسبة 1.31% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام 2007 بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988، وخلقت 1.7% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 بالاسعار الجارية، و 33% من اجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي لعام 2008 بالاسعار الجارية. ويعمل في هذا القطاع اكثر من 193000 منتسب. لقد ساهم هذا القطاع في انتاج 10 - 40% من اجمالي حاجة العراق الى الصناعات التحويلية ففي الصناعات الكيماوية ينتج هذا القطاع ما نسبته 40% من الحاجة الفعلية، و 30% من الحاجة الى الصناعات النسيجية، وما نسبته 12% من الحاجة للصناعات الانشائية.

تعد الصناعة البتروكيميائية من الصناعات المرافقة للصناعات النفطية، وكان العراق من كبار منتجي الاسمدة الكيماوية (اليوريا) والفوسفاتية ومصدرها قبل ان تتدهور اوضاعه عام 1991 حتى يومنا هذا. ويعتبر الخزين الهائل من النفط والغاز الذي يمتلكه العراق اساس عمليات التكرير الخاصة بالصناعات البتروكيميائية والبلاستيكية التي تعرضت للدمار والاهمال بسبب الحروب الصدامية والعقوبات الدولية واعمال النهب والفرهدة! فالعراق هو البلد الوحيد خارج الولايات المتحدة وروسيا الذي فيه جميع المواد الاولية لصناعة الاسمدة الكيماوية اذ يحوي الخامات الفوسفاتية باحتياطي يعادل 3500 مليون طن بنوعية متوسطة، والكبريت الحر باحتياطي يتجاوز 150 مليون طن بالاضافة لما ينتج من الكبريت في الصناعة النفطية، وفيه الغاز الطبيعي والنفط كأكبر احتياطي في العالم، بالاضافة الى امتلاكه حصة في شركة البوتاس العربية في الاردن لانتاج البوتاس!

بعد عام 1991 اتسمت عمليات التكرير للصناعات البتروكيميائية والبلاستيكية بمحدوديتها بسبب العزلة الدولية والحصار الاقتصادي والابتعاد عن السوق العالمية مدة طويلة وتوقف المعامل والمصانع عن العمل! كما تعثرت هذه الصناعة بعد عام 2003 بسبب توقف مجمع البتروكيميائيات في البصرة (أكبر مصنع للبتروكيميائيات في البلاد) يفتقر اليوم للبنى التحتية والتكنولوجيا الحديثة وقطع الغيار) تديره الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية، وبطء وتيرة الانجاز في بناء المجمع البتروكيميائي في مدينة كردستان للغاز في جمجمال، وسوء التنسيق بين

وزارات الصناعة والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والجهات ذات العلاقة المركزية والاقليمية، وهجرة الكفاءات العلمية.

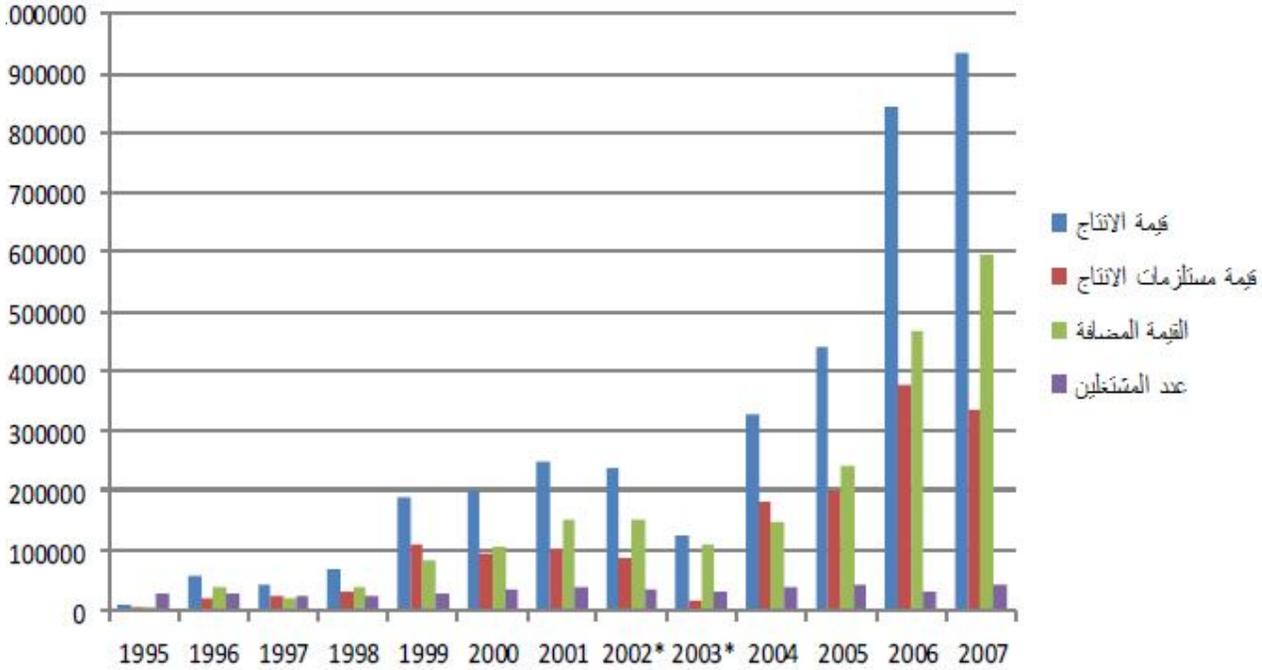
الصناعات البتروكيميائية في العراق من المشاريع الواعدة بالارباح الطائلة والتي تنتظرها مستقبلا زاهرا كونها من الصناعات غير المطورة والتي تمتاز بتوفر المواد الاولية واليد العاملة ومواقع العمل، وبسبب ازدياد الطلب على غاز البيوتان والغاز الطبيعي السائل والاثيلين والبولي اثيلين بنوعيه ذو الكثافة العالية والواطنة والكلورين وحامض الهيدروكلوريك، وانايب الـ (PVC) والبلاستيك الطري والصلب المستخدمان في وسائل التكرير، والصناديق واقفاص الشحن والرزم وقطع السلوفان وافلام التصوير السينمائي والفوتوغرافي وآلات التسجيل الشريطية ومنتجات اضافية يدخل البلاستيك ومشتقات اخرى في صناعتها، والاسمدة الكيميائية ومواد التغليف البلاستيكية المستخدمة في تغليف المحاصيل الزراعية.. الخ! ولا زالت مشاريع بتروكيمياوية عديدة قيد الانشاء وحتى لم تجر المباشرة بتشبيدها او الغيت عقودها، واهمها: مشروع البتروكيمياويات الثاني الذي كان من المفروض انشائه قرب بغداد، مشروع بترو 2 لذي يتضمن مصفى حديث للنفط وخطوط انتاج بتروكيمياوية تتجاوز 40 منتج من خلال خطوط الاثيلين والهيدروكربونات الحلقية، مشروع الفوسفات الثاني بطاقة تزيد عن 1.5 مليون طن من الاسمدة ويشيد في نفس الموقع الحالي، مشروع انتاج حامض الفوسفوريك بالتعاون مع شركة تاتا الهندية وبتشجيع من الحكومة الهندية وبطاقة تعادل 4 امثال مشروع الفوسفات الحالي!

المجمعات البتروكيميائية الحالية تتركز في بيجي وخور الزبير والشويرة والقائم! ومجمعا بيجي وخور الزبير انشأ عام 1976 من قبل شركة لومكس الاميركية، ويتكون مجمع معامل البتروكيميائيات في البصرة من ستة معامل ينتج حبيبات بلومر عالية الكثافة وواطنة الكثافة تدخل في جميع الصناعات البلاستيكية، ضافة الى الاغطية الزراعية وغاز الكلور والصودا الكاوية السائلة. كما كان يزود بعض المنشآت الصناعية بـ 45 ميغاواط قبل توقف محطته الكهربائية بسبب تقادم المحطة وحاجتها للمواد الاحتياطية، ووصل معدل انتاجه من الحبيبات البلاستيكية في التسعينيات الى 40 الف طن سنوياً، وبعد عام 2003 تردى الانتاج لأقل من 10 آلاف طن سنوياً!

الصناعات الكيماوية من جهتها تعد ذات اهمية كبيرة للاقتصاد العراقي بتداخلاتها القطاعية الواسعة مع بقية قطاعات الصناعة التحويلية والزراعية كالاسمدة الكيماوية واستخدام الفوسفور في الصناعات الغذائية ودعم الصناعة الجلدية ودباغة الجلود وبعض الصناعات النسيجية..! انها الصناعات التي يغلب عليها ويسيطر على عملياتها الطبيعة الكيماوية! ويبلغ عدد الشركات العاملة في القطاع الكيماوي بالعراق 21 شركة عامة و2251 مشروع مسجل وكامل التأسيس في القطاع الخاص لغاية 2001/4/1! حصة بغداد منها حوالي 1535 مشروع! وحتى ذلك التاريخ بلغ عدد المشاريع قيد التأسيس 1226، حصة بغداد

منها 418 مشروع! كما بلغ عدد الاجازات الممنوحة للقطاع الكيماوي المختلط 12 اجازة من مجموع 44 اجازة!

المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الجارية في قطاع الصناعات الكيماوية اعوام 1995 - 2007



الاسهام النسبي للصناعات الكيماوية في قطاع الصناعات التحويلية بالعراق اعوام 1995 - 2007

نسبة المساهمة لعدد المشغلين %	نسبة المساهمة للقيمة المضافة %	نسبة المساهمة لقيمة مستلزمات الانتاج %	نسبة المساهمة لقيمة الانتاج %	العام ونسب المساهمة
13	1.1	3.01	2.3	1995
13.7	34.1	14.8	23.3	1996
13.04	17.5	13.9	15.4	1997
13.8	23.1	14.5	18.4	1998
16.02	27.6	33.04	30.4	1999
12.04	37	18.5	25.5	2000
13.04	23	14.03	18.3	2001
15.5	11.8	11.6	18.4	2002
19.1	29.5	2.7	13.8	2003

18.6	20.8	18.1	19.2	2004
23.02	29.7	19.7	24.2	2005
13.9	34.5	26.1	30.2	2006
17.6	44.5	25.7	35.2	2007

في عام 1969 تأسست الشركة العامة لصناعة الاسمدة الكيماوية في البصرة، وفي بداية عام 1971 تم تشغيل وحدات المصنع التابع للشركة، وظهر الانتاج بالطاقات القصوى حزينان 1971. وفي عام 1978 افتتح مشروع توسيع طاقات المعمل المذكور لانتاج سماد اليوريا والامونيا. كما جرى انشاء مصنعين عملاقين لانتاج سماد اليوريا بموقع خور الزبير عام 1979. وفي نفس العام تم دمج الشركتين (ابي الخصيب/ خور الزبير) بمنشأة واحدة سميت المنشأة العامة لصناعة الاسمدة في البصرة والتي تعرف اليوم بالشركة العامة لصناعة الاسمدة/ المنطقة الجنوبية.

بدأ مشروع الاسمدة الكيماوية في القائم والمرتبطة بمناجم عكاشات بخط سكة حديد بالانتاج عام 1984، كان يحول 3.4 مليون طن من الفوسفات سنويا الى اسمدة. وعندما بدأ انتاج القائم الفعلي اصبح العراق مكتفيا ذاتيا من الاسمدة، وان ثلاثة ارباع انتاج المشروع كانت تصدر للخارج. هذا المشروع يواجه اليوم ايضا العراقيل والمعوقات!

الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المتمركزة في خور الزبير، كانت ثاني اكبر رافد صناعي للعمال، يؤمن عمل 17% من القوى العاملة في قطاع الصناعة. وكان يحسب للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ما مقداره 30% من مجمل مردود الانتاج الصناعي نظرا لارتفاع اسعار المواد الاولية الداخلة في الانتاج والقيمة المضافة - اكثر من 150%.

توقف المجمع البتروكيماوي في خور الزبير عن العمل نهائيا اواسط 2007 بسبب انخفاض تزويد المعامل بضغط الغاز الطبيعي، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، اضافة الى عدم توفر المواد الاحتياطية، واعيد افتتاحه مجددا مطلع تشرين الثاني 2007 بقرار من وزارة الصناعة وبضغط من الرأي العام. وصل معدل انتاج المجمع من الحبيبات البلاستيكية في تسعينيات القرن العشرين 40000 طن سنويا، وبعد انهيار النظام السابق تردى الانتاج الى 10000 طن سنويا. لقد شهدت بنية الناتج المحلي الاجمالي العراقي عام 2006 والنصف الاول من عام 2007 تدهورا كبيرا في الاوضاع الاقتصادية للقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) حيث تشير التقارير الى ان مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تدنت بشكل كبير، حتى وصلت الى 1.5% في عام 2006 مقارنة مع 4.5% في عام 1980!

المعامل البتروكيماوية في البصرة والشركات صاحبة

الامتياز

المعمل	الشركة صاحبة الامتياز
الاثيلين	ABB LUMMUS GLOBAL USA
بولي اثيلين واطيء الكثافة	الامريكية USI كوانتوم
بولي اثيلين عالي الكثافة	فيلبس الامريكية
الكلورين والصودا الكاوية	الامريكية هوكر
V.C.M	شركة STUFFER
بولي فينيل كلورايد	STUFFER

الطاقة الانتاجية لبعض معامل البتروكيميايات في البصرة

المعامل	الطاقة التصميمية (MTA) (طن متري/عام)
الاثيلين	132000
الفينيل كلورايد مونيمر (V.C.M.)	66000
البولي اثيلين عالي الكثافة	30000
البولي اثيلين واطيء الكثافة	60000
البولي فينيل كلورايد (P.V.C.)	60000
سانل الكلور	42000
كلورين/صودا كاوية	42000/84000
معمل التلوين MB	450 اسود - 450 ملون
معمل التركيب (compounding)	6000

نجح العراق بالسبعينات من القرن الماضي في اقامة صناعات بتروكيميائية رائدة تتمتع بقدرات تنافسية عالية في الاسواق العالمية، الأمر الذي عرضه للكثير من المعوقات الكمية وغير الكمية التي استهدفت تضيق الخناق على منتجاته والحد من قدرته على النفاذ الى اسواق الاستهلاك العالمية لاسيما الاسواق الاوروبية والامريكية، الا انه برغم ذلك يواصل تعزيز تنافسيته بفضل عدد من المزايا النسبية التي تتوفر له ومنها امدادات الغاز واقتصادية قوته العاملة. ان انقاذ وتأهيل المنشآت البتروكيميائية العملاقة وتمكينها من تجاوز مشاكل ومعوقات عملها يعود بالفائدة على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى بدلا من استيراد المواد من الخارج (دول الجوار) بأسعار مرتفعة ونوعيات رديئة.

يذكر ان وزارة النفط والمعادن تتولى ادارة الصناعات البتروكيميائية في العراق بينما تتولى وزارة الصناعة مسؤولية ادارة معامل صناعات كيميائية اخرى، واهمها الشركة العامة للصناعات الكيماوية والبلاستيكية في الزعفرانية

INCP التي تنتج الاسفنج الصناعي و الجلد المكبوس ورقائق البوليستايرين والجلود الرغوية والاعطية الزراعية والاكياس المصنوعة من البولي اثيلين والصناديق البلاستيكية! وهي شركة مختلطة. وساندت هذه الشركة المجمعات البتروكيميائية والشركة العراقية لصناعة الاسمدة في انتاج العديد من الحبيبات اللدائنية عالية الجودة ورخيصة الثمن والتي تعتبر المادة الاولية والاساسية لجميع الصناعات البلاستيكية! وهناك العديد من الشركات الصناعية الحكومية المتخصصة في مجال الصناعات البلاستيكية كانت تعتمد على هذه المنتجات (الحبيبات اللدائنية)، ومن هذه الشركات:

1- شركة الانابيب البلاستيكية/ميسان، على طريق عمارة - بغداد، وتنتج الانابيب البلاستيكية لاقطار مختلفة تصل الى 80 سم لشبكات الماء والمجاري. كما تنتج الكاشي البلاستيكي بطاقة 4.8 مليون متر مربع/السنة اي مايعادل 75 مليون كاشية/السنة (ابعاد 30×30×0.2 سم)، ومواد التغليف للابنية ومود الديكورات والعلب والاكياس البلاستيكية! وتسهم في تدوير المخلفات البلاستيكية التي تشكل حاليا خطرا كبيرا على البيئة.

2- شركة النعمان العامة/منظومات الري بالرش والتنقيط/تصنيع عسكري/بغداد.

3- شركة المواد الانشائية/مصنع سعيدة/بغداد.

الهجوم الايراني على مشروع الاسمدة في منطقة البصرة قطع الفائض من الاسمدة العراقية. وفي عام 1986 حصل العراق على قرض ب 10 ملايين دولار من بنك الانماء الاسلامي لاستيراد سماد اليوريا، وفي 1987 استمر العراق باستيراد الاسمدة كتدبير طارئ. في هذا الوقت كان هناك العديد من مشاريع صناعة الاسمدة تحت الانشاء عام 1987، في الشويرة قرب الموصل، وفي بيجي. وكان اكمالها سيجعل مجموع معامل الاسمدة خمس معامل، وليزيد من الصادرات بشكل ملحوظ!

الاسمدة المجهزة للفلاحين حسب النوع للسنوات 2004- 2010 /الكمية (طن)

نوع السماد	السنوات						
	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
سوبر فوسفات	-	295	2114	2265	-	-	-
اسمدة مركبة N.P.K	-	-	1400	-	-	-	-
اسمدة مركبة N.P	130146	122273	87776	61258	29993	13928	16818
سماد مخلوط	-	-	-	-	-	-	-
داب	16	-	229	2312	40773	114274	26887
يوريا	194749	212239	159447	162225	202928	310783	211588

شركة الطارق العامة (من منشآت التصنيع العسكري سابقا) في الفلوجة احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن من الشركات المختصة في صناعة المبيدات والاسمدة الزراعية منذ تأسيسها عام 1991، تضم مصنعين الاول لانتاج المبيدات الزراعية "المبيدات الحشرية ومبيدات الادغال ومبيدات الصحة العامة اضافة الى مبيدات فطرية وقوارض وعناكب" وانواع من الاسمدة الزراعية، والتي كانت جميعها تسوق لصالح وزارة الزراعة والفلاحين.

المبيدات المجهزة للفلاحين حسب النوع للسنوات 2004-2010 / الكمية (طن)

الاعوام							نوع المبيد
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
38.60	27.33	2	34	27	48	232.673	راكسيل
-	26.05	11	86	17	158	12.506	ديفيدند
32.55	1.02	37	61	68	44	2.981	توبك
-	-	0.050	12	48	12	0.010	الوكسان 28 %
-	-	0.025	18	63	20	0.041	الوكسان 37 %
-	-	0.218	2	-	11	0.352	بافستين 50 %
-	0.04	0.214	1	4	5	0.016	دومارك
-	3.50	5	7	-	131	4.800	تريبون
-	0.02	0.369	2	6	3	0.008	سربون
25.23	14.33	30	38	39	14	1.034	شيفالير
0.33	0.48	10	14	12	2	3.810	لينتور
0.01	0.01	0.780	0.122	2	1	0.100	كرانستار
0.04	-	0.020	3	11	23	19.213	ترفلان
0.01	0.36	0.847	1	6	2	0.092	روفيرال
-	-	1	4	8	21	0.327	هستاثيون
-	0.62	0.617	1	13	27	3.373	كرامكسون
1.40	72.29	332	339	282	310	29.706	استام اف
-	-	-	-	-	-	0.220	بافستين معلق
-	0.01	0.695	4	7	-	0.001	ترميدور
-	-	-	-	-	-	0.010	باسميد حبيب
-	7.44	-	-	5	-	2.025	كيموفوم / محلي
-	-	-	-	-	0.015	0.010	روبيكان
-	-	-	0.010	-	-	0.632	كيموفن / محلي
-	-	0.75	9	109	117	0.005	ديازينون / محلي
-	-	0.232	0.565	0.297	2	0.988	كيموسبان / محلي
75.21	75.98	73	-	12	8	0.039	كارباريل 10 %
-	-	-	-	0.003	-	0.012	فايكوزين
-	-	-	-	-	-	0.598	دومارك
-	0.19	0.252	0.008	13	4	0.442	بايثرويد
-	-	0.003	0.325	5	5	0.018	كونفيدور

-	-	-	0.001	-	0.125	0.074	كرب
-	-	-	0.001	-	0.055	45.000	اترارات (عصارة)
-	-	-	0.430	0.300	0.024	0.005	ميداميك
-	2.00	-	-	0.006	-	0.490	بافستين
-	-	-	0.001	-	-	0.284	كيموباف / محلي

والثاني مصنع لانتاج الكلور السائل والصودا الكاوية والقشرية وحامض الهيدروكلوريك وهايوكلورات الصوديوم. وقد تأثرت الشركة بشكل كبير بالاضطرابات الامنية بعد عام 2003 حيث توقف انتاج المصانع! وهذا هو حال معامل شركة ذات الصواري العامة للصناعات الكيماوية في بغداد والشركة العامة لصناعات الاصباغ الحديثة IMPI في الزعفرانية التي تأسست عام 1976 وتعاني من تلوث وزارة النفط في تجهيزها بالمذيبات! وشركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية في المسيب! والشركة العامة للصناعات المطاطية في الديوانية، وشركة ابن سينا للصناعات الكيماوية في الطارمية.

الى ذلك، يمكن اعتبار شبكات المياه في العراق مثال صارخ للأضرار التي لحقت بالبنى التحتية، اضافة الى تدني مستوى الصيانة والافتقار الى الكوادر الماهرة، وهو ما ادى الى تلوث مياه الشرب وشحتها وازدياد نسبة الامراض وارتفاع اسعار المياه المعدنية التي تثقل كاهل الأسر متوسطة الدخل، والتي يستورد بعضها من بلدان لا تملك من مصادر المياه سوى الآبار. وافتتحت معامل المياه الصحية بعد سقوط النظام الدكتاتوري، وقد وصل عدد المعامل في العراق الى اكثر من 150 معملا اغلبها في العاصمة بغداد، وتتفاوت اسعار العبوات المخصصة للماء الصحي سعة 20 لترا ما بين 1500 دينار - 3000 دينار، وهناك عبوات تصل اسعارها الى سبعة دولارات. اغلب الشركات تقوم بتعبئة العبوات من انابيب المياه مباشرة دون اخضاعها الى الفحوصات المختبرية وعمليات الهدرجة! اما المياه المعدنية المستوردة فهي معرضة لعمليات الغش الكبيرة، حالها حال بقية السلع في السوق العراقية، من قبل المستوردين اذ يتلاعبون بتاريخ الصلاحية وسنة الصنع!

تسعى المعامل البلاستيكية في الشركات البتروكيماوية المنتجة لخام البلاستيك، وشركات المواد الانشائية للحصول على شهادات المطابقة الصحية والغذائية، والالتزام بالموصفات الصحية العالمية ومطابقة جميع شروط السلامة البيئية عن طريق اختبار منتجاتها لدى معاهد عالمية معتمدة من قبل هيئات دولية. وعموما فان استخدام المواد البلاستيكية والألياف الصناعية يعتبر آمنا صحيا، وليست هناك مخاوف حقيقية تدعو للقلق او الخوف من استخدام هذه المنتجات اذا تمت عملية تصنيعها واستخدامها بصورة متوافقة مع توصيات مصانع المادة الخام. ويفتقد العراق الى اساليب اعادة تدوير القناني البلاستيكية المتوافرة في القمامة بعد استعمالها والتخلص منها كاعادة جمعها وطحنها وتحويلها مرة اخرى الى منتجات مختلفة تستعمل مرة اخرى كتصنيع الأكياس البلاستيكية السوداء! وتتم هذه العملية عادة في مصانع انتاج المنتجات البلاستيكية ذاتها!

● الصناعات العسكرية

انتشرت شركات التصنيع العسكري في العراق، وتنوع انتاجها لكل ما تحتاجه الصناعة العسكرية والمدنية معا، ومنها انتاج قوالب صناعية لانتاج المكنان والمعدات الثقيلة في نينوى وصلاح الدين وبابل والبصرة وبغداد وكربلاء وغيرها من مدن العراق المختلفة. ومن المشاريع العملاقة التي شيدت وقتها:

- الرشيد لصناعة الصواريخ بعيدة المدى وما هو ادنى منها
- القعقاع لانتاج كل ما له علاقة بالمتفجرات
- حطين لصناعة بعض انواع الاسلحة والعتاد
- الحكم لانتاج مواد بايولوجية
- القادسية لانتاج مكنان ثقيلة ومعدات تكنولوجية
- شركة لانتاج منتجات السليكون وشحومه المختلفة
- شركة المنصور العامة/انتاج الخلايا الشمسية السيلكونية، وانتاج النيتروجين السائل وماء الفرات ناتجا عرضيا وغيرها!
- شركة العز العامة/انتاج الدوائر المتكاملة والترانسستورات والدايودات ودوائر المعالجة الالكترونية وغيرها
- شركة الرازي العامة/شركة بحثية اضافة الى انتاج ليزر ثاني اوكسيد الكربون ذو الطاقة العالية وغيرها من الليزرزات كليزر النيتروجين والنيدميوم - ياك وغيرها
- شركة الحارث العامة/انتاج قوالب الالمنيوم بمختلف انواعها وتجهيز دوائر الدولة والمواطنين بها و بأسعار تعاونيه مدعومة وغيرها
- شركة الميلاد العامة / شركة بحثية اضافة الى انتاج الكواشف بأنواعها المفردة والرباعية والمصفوفة وكواشف شوتكي و انتاج البرامجيات المتقدمة التي لها علاقة بالحرب الالكترونية وغيرها
- شركة الطارق/انتاج السلاح الكيماوي
- شركة النهروان/ انتاج السلاح الكيماوي
- شركة ابن الوليد التي كانت مختصة بتجميع وادامة المعدات الثقيلة منذ تاسيسها عام 1987.
- شركة الصناعات الهندسية الثقيلة

وهناك العشرات من الشركات والمصانع الاخرى فضلا عن شركة الاثير الخاصة بالصناعة والبحوث النووية التي هي امتداد متطور لمنشآت التويثة. يذكر ان النزعة العسكرية العدوانية وافتعال الحروب المتتالية كانت السبب الرئيسي الاول الذي دفع الدكتاتورية البعثية الصدامية الى التوسع في اقامة الصناعات العسكرية، وبعضها خصص لانتاج اسلحة الدمار الشامل!

تميزت المؤسسة العسكرية العراقية في العقود المتأخرة، اي قبل اقدم الاميركان على حل وزارة الدفاع، بالنمو المطرد المفرط قياسا الى السكان! ونمت حوالي 14 مرة بين 1950 - 1980 فقط في الوقت الذي نمت فيه حجم السكان 3 مرات، والجهاز الاداري للدولة 10 مرات فقط. وفي عهد البعث بلغ التناسب بين القوات المسلحة والسكان نسبة 32.5 لكل الف وحتى 60 لكل الف، وهي اعلى نسب في العالم لأن المعدل العالمي 7 لكل الف نسمة زمن السلم! كما بلغ الانفاق العسكري العراقي عام 1994 ما يعادل 14.6% من الناتج الاجمالي الوطني اي الانفاق الاعلى بمستوياته في جميع البلدان العربية. ويبلغ هذا المعدل 3.2% عالميا و 3.6% في البلدان النامية. ومع افول العهد الصدامي هبطت القدرات العسكرية العراقية الا ان الماكنة العسكرية احتفظت بقدرتها على توجيه اللكمات لضمان بقاء صدام حسين في السلطة! وامتلك العراق قبيل سقوط الطاغوت: 2000 دبابة، و 200 - 300 طائرة اعتراضية وهجومية، 1000 عربة مصفحة مدرعة، 2000 ناقلة جنود، 800 دبابة خفيفة للمشاة، 200 مدفع ذاتي الاطلاق و 1500 مدفع آخر متطور! و 100 طائرة هليكوبتر، 6000 مدفع مضاد للطائرات، 1000 صاروخ ارض - جو! و صواريخ سكود وترسانة فتاكة من اسلحة الدمار الشامل!

واقر المجتمع الدولي والامم المتحدة استخدام العراق للسلح الكيماوي المثير للاعصاب والاكثر تطائرا ابان الحرب مع ايران "ومنها الخردل المنفط"! وهذا الاقرار لم يعف ايران من استخدامها للسلح الكيماوي ايضا على نطاق محدود! كما استخدمت الدكتاتورية الباندة السلح الكيماوي ضد الشعب الكردي في عمليات الانفال سيئة الصيت 1987 - 1988، والذي ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من العراقيين!

مع كل الامتيازات المادية والمعنوية التي منحت للكادر العامل في الصناعات العسكرية فانها لم تواز اعمال حلبة واستغلال مهاراته وكفاءاته لتطوير الآلة العسكرية وهضم التكنولوجيا الحربية والمعلوماتية المتقدمة للغرب، وحرم عليه النشاط الديمقراطي والسياسي والنقابي والمهني والاكاديمي الحر وضمان حق الانتساب الى المؤسسات المدنية! هذا ليس بمعزل عن اضطراب وهشاشة وانعدام كامل اسس المجتمع المدني العراقي في العقود الاربعة الاخيرة! وقد ارهقت هذه الكفاءات مع بقية التشكيلات والمراتب العسكرية في النشاط الحربي المستمر خارج حدود البلاد وداخلها لقهر الشعب، ولتثبيت مواقعهم المخطط لها في معسكر اعداء الشعب. واستخدمتهم الدكتاتورية وقودا باهض الثمن لتطوير اسلحتها التدميرية التقليدية والمتطورة وبذل الجهد لتأطير سايكولوجيتهم للركوع امام الطغاة وخدمة مآرب الأسياد في النزعة الحربية والتوسع العدواني والفاشية وغرست فيهم عقدة الذنب جراء استخدام الأسلحة الفتاكة وليبقوا في هذا الشرك القاتل!

تعارضت العسكرية تاريا في العراق مع التقدم العلمي التكنولوجي والمعلوماتي الذي يشيع التحرر ويكرس المسارات الديمقراطية، واتسمت بالحماقات والجهل المطبق والاستعراض البهلواني العدواني لأنها نزعة نخب عصبوية رجعية

بامتياز. وكانت الانفال ضد الكرد شاهدا على الرعونة وغدر العصر في آن، ولتؤكد ان الصناعة العسكرية الحديثة تشكل خطرا هائلا اذا لم تكن تحت اشراف اناس يمتلكون الضمير والثقافة والمسؤولية.

بعد عام 2003 جرى اعادة هيكلة وتحويل 18 من منشآت التصنيع العسكري السابقة الى مصانع مدنية بموجب قرار لمجلس الوزراء صدر عام 2009، وبعد عرضها للاستثمار لرفد الصناعة الوطنية بمنتجات جديدة وذات مواصفات جيدة قياساً بالمستورد في اطار استراتيجية مشتركة بين العراق والامم المتحدة، وبعد توقف دام سبعة اعوام! وقد حصلت عدة شركات اجنبية على عقود استثمار اعادة تأهيل هذه المنشآت ورفد الاسواق العراقية بمنتجاتها بأسعار تنافسية! واستبعدت وزارتي الصناعة والعلوم والتكنولوجيا العراقية في خطوتها هذه الشركات التي تختص بصناعة الاسلحة والتي جرى ضمها الى وزارة الدفاع! ولم يبق من بعض الشركات التابعة للتصنيع العسكري سوى الملاك والارض حيث دمرت بالكامل في حرب 2003!

اثبت التاريخ تآلف العسكرية (عسكرة المجتمع) والميليشياتية (اشاعة الميليشيات) والشمولية (التوتاليتارية) والولاءات دوت الوطنية (الطائفية والعشائرية...) والافكار التقليدية والارهاب لتدمير وتهميش المؤسسات المدنية وهيئات حقوق الانسان وزعزعة الامن الوطني الحق. ومعروف ان قاعدة اي امن وطني تستند على القدرة على البقاء والاستمرار وضمن الاستقلال السياسي الوطني الناجز وكفالة وحدة الاراضي والدفاع عن الوطن والمواطنين من التهديدات الخارجية، والقدرة على ادامة الطابع الوطني للدولة وتحقيق مستوى معين من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي! لقد أخل صدام حسين بالامن الوطني العراقي والذي يسير اليوم على عكازات اجنبية وطائفية بالشراكتين الاميركية والايرانية الكاملتين!

● الصناعات الانشائية والاسمنت والزجاج والسيراميك

ازدهرت الصناعات الانشائية في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم في بلادنا، فقد تم تحديث معامل الاسمنت في السماوة وبادوش وحمّام العليل، كما شهدت السنوات اللاحقة إقامة مصانع جديدة في كربلاء وطاسلوجة (السليمانية) والكوفة وكربلاء وكبيسة والقائم وسنجانر والخازر ومعامل الاسمنت الابيض في الفلوجة! وتم تحديث معامل الطابوق في بغداد والصويرة والكوت وميسان وتكريت وكربلاء وديالى! وانشاء ثلاثة مشاريع لانتاج الكونكريت الخفيف (الثرمستون) والعديد من مشاريع الطابوق الطيني الحديثة في بغداد وحمّام العليل والبصرة، ومشاريع للطابوق الجيري في البصرة والموصل، كما تم انشاء عدد من مشاريع الجبس (الجبص) الحديثة، ومصنع الانابيب البلاستيكية في بغداد كمقدمة للاستغناء عن الانابيب الاسبستية بسبب اضرارها الصحية والبيئية، ومصنع اخر للانابيب البلاستيكية في العمارة! الى جانب معمل الزجاج والسيراميك في الانبار.

وبموازاة قطاع الدولة تم دعم المؤسسة العامة للتنمية الصناعية والمصرف الصناعي واتحاد الصناعات العراقي لتطوير وتحديث بعض صناعات القطاع الخاص، حيث تم تنفيذ مجمع النهروان (صناعة الطابوق في منطقة النهروان شرق بغداد حيث بنت لها الحكومة العراقية او اسط الثمانينات معملا لمعالجة المياه وزودتهم بالوقود) الذي خصص جزء منه للصناعات الملوثة. ولأول مرة في العراق تم تطبيق قواعد صارمة في اجازة معامل الطابوق الطيني من اجل حماية البيئة من التلوث!

عدد العاملين في القطاع الخاص بالصناعات الانشائية حسب

اصنافهم

ومجموع الأجر المدفوعة للسنوات 2003-2008

(الأجر: ألف دينار)

2008		2007		2006		2005		2004		2003		أصناف العاملين
الأجر	العدد	الأجر	العدد	الأجر	العدد	الأجر	العدد	الأجر	العدد	الأجر	العدد	
20923 410	120 88	37494 722	203 04	46235 152	25 11	27165 460	349 04	26636 505	354 75	13476 240	124 01	عامل غير ماهر
63176 88	847	82755 83	126 7	10224 74	15 23	47469 94	194 6	43550 19	179 4	26739 23	175 4	عامل شبه ماهر
23118 625	157 7	37121 996	263 9	45008 420	33 16	24132 185	455 1	24501 857	476 0	12886 695	349 1	عامل ماهر
81833 149	0	71602 743	0	10373 7698	0	54790 223	0	54019 206	0	41234 671	0	أخرى
13219 2872	145 12	15449 5044	242 10	19600 3744	73 50	11083 4862	414 01	10951 2587	420 29	70271 529	176 46	المجموع

عدد العاملين في القطاع الخاص بالصناعات الانشائية حسب

اصنافهم

ومجموع الأجر المدفوعة حسب المحافظات لسنة 2008

(الأجر: ألف دينار)

المجموع	اخرى	عمال ماهرين	عمال شبه ماهرين	عمال غير ماهرين	المحافظة
---------	------	-------------	-----------------	-----------------	----------

الاجور	العدد	الاجور	الاجور	العدد	الاجور	العدد	الاجور	العدد	
2610000	12621	2369562	240438	28	12593	2	369820	171	نينوى
9409476	514815	6716516	2692960	175	514640	72	2155537	1247	كركوك
20060461	109420 2	1684764 1	3212820	217	109398 5	127	2255570	1666	ديالى
13303280	683742	1150169 6	1801584	128	683614	77	1296149	900	الانبار
18330621	726952	1547463 2	2855989	193	726759	113	2529440	1597	بغداد
3700730	276948	2752850	947880	64	276884	31	868256	538	بابل
818452	85501	0	818452	56	85445	16	684273	453	كربلاء
6742145	192203	5439878	1302267	88	192115	26	2402132	667	واسط
7632453	127982 3	4582321	3050132	206	127961 7	173	3534746	1636	صلاح الدين
8880660	860516	6965216	1915444	129	860387	130	1350365	970	النجف
1484423	307735	3501	1480922	103	307632	46	1128829	784	القادسية
1657491	84060	1202983	454508	32	84028	11	645382	269	المتن
6048850	108045	5070565	978285	66	107979	12	586188	452	ذي قار
673333	8665	165332	508001	34	8631	1	431379	250	ميسان
3599399	83437	2740456	858943	58	83379	10	685344	488	البصرة
كرديستان									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	دهوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	اربيل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	السليمانية
10495177 4	631926 5	8183314 9	2311862 5	157 7	631768 8	847	2092341 0	1208 8	المجموع

عدد العاملين في القطاع الخاص بالصناعات الانشائية حسب اصنافهم ومجموع الأجور المدفوعة حسب المحافظات لسنة 2007 (الأجور: الف دينار)

المجموع		أخرى	عمال ماهرين		عمال شبه ماهرين		عمال غير ماهرين		المحافظ ة
الأجور	العدد		الأجور	العدد	الأجور	العدد	الأجور	العدد	
3076918	385	1550595	785621	53	32663	4	708039	328	نينوى
18032395	2715	7362979	4691272	317	108227 3	131	4895871	2267	كركوك
1587655	227	924081	254874	25	83612	14	325088	188	ديالى
1198231	176	557442	237394	20	91978	12	311417	144	الانبار

36618288	3036	2441362 1	5488999	309	120895 4	178	5506714	2549	بغداد
6251342	1447	2220216	1760114	149	498402	67	1772610	1231	بابل
3308245	1197	0	1366926	129	158441	36	1782878	1032	كربلاء
9408350	1598	4144666	2666387	180	432994	52	2164303	1366	واسط
19008243	3751	8321151	3990306	385	143942 5	324	5257361	3042	صلاح الدين
18973535	2586	9288050	4029675	272	213508 1	277	3520729	2037	النجف
4144303	1086	5679	1764181	119	404495	55	1969948	912	القادسية
2322808	485	746101	728768	49	125400	18	722539	418	المتن
14673640	2165	7598236	3601342	270	280632	47	3193430	1848	ذي قار
2909840	741	168626	1329252	90	12645	3	1399317	648	ميسان
12981251	2615	4301300	4426885	272	288588	49	3964478	2294	البصرة
كرديستان									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	دهوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	اربيل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	السليمانية
15449504 4	2421 0	7160274 3	3712199 6	263 9	827558 3	126 7	3749472 2	2030 4	المجموع
ع									

مستقبل الصناعات الانشائية في العراق واعد مع ماكدته الخطط الاحصائية التنموية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي اذ تؤكد على ان العراق بحاجة الى (1 - 3.5) مليون وحدة سكنية. ومع ذلك يعجز السوق العراقي اليوم بحزم الطابوق الايراني المستورد بأسعار رخيصة مقارنة مع اسعار الطابوق المحلي (ثلث السعر) رغم الاضرار بمصالح المنتج المحلي والاقتصاد الوطني والعاملين في صناعة الطابوق. الصناعات الانشائية تعد الاكثر تضررا بسبب عدم امكانية منتجاتها من المنافسة في السوق المحلية ويجاد منافذ بديلة للبيع وتصدير المنتج كما هو الحال في الصناعات الاخرى. وبدل ان تعتبر وزارة الصناعة والمعادن المصدر الأساس لتوفير مواد البناء وتصنيعها، والنهوض بحركة تشييد عامرة وتأمين الموارد لها، فأن الصناعات الانشائية الوطنية تعاني اليوم من منافسة مدمرة تؤدي في نهاية المطاف الى اختفاء هذه الصناعة الازلية في العراق وتسريح العاملين من معاملها.

جميع شركات القطاع الحكومي ومن ضمنها الشركة العامة للاسمنت العراقية تعاني سياسة السوق المفتوحة والاغراق بالانتاج المستورد الرديء مع انها كانت تصدر انتاجها منذ عام 1951، لذا تعد من الشركات العريقة حيث تأسست عام 1936 بأسم شركة الاسمنت العراقية المساهمة. وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية توقفت بعض خطوطها العاملة وبدأ الانتاج الفعلي عام 1949 في معمل اسمنت بغداد (بفرن واحد بالطريقة الرطبة)، وتم توسيع معمل اسمنت بغداد باضافة ثلاثة خطوط انتاجية جديدة حتى عام 1955، حيث بلغت الطاقة التصميمية 400000 طن سنويا، وفي تموز عام 1964 تم تغيير اسم الشركة الى الشركة

العامه للاسمنت العراقية.تقوم الشركة حاليا بادارة وتشغيل عدة معامل لانتاج انواع من الاسمنت موزعة كالتالي:

- معمل اسمنت الفلوجة الذي يعمل بالطريقة الجافة وبثلاثة خطوط انتاجية وبطاقة 290000 طن سنويا،من الاسمنت الابيض - بدأ الانتاج في الخط الاول عام 1978،والثاني عام 1984،والثالث عام 1985.
 - معمل اسمنت كبيسة، ويعمل بالطريقة الجافة بخطين انتاجيين وبطاقة 2 مليون طن سنويا من الاسمنت البورتلاندي الاعتيادي،بدأ الانتاج عام 1983.
 - معمل اسمنت القائم، ويعمل بالطريقة الجافة بخط انتاجي واحد وبطاقة نصف مليون طن سنويا من الاسمنت البورتلاندي المقاوم للاملاح،بدأ الانتاج عام 1989.
 - معمل اسمنت كركوك، ويعمل بالطريقة الجافة بخطين انتاجيين وبطاقة مليون طن سنويا من الاسمنت البورتلاندي الاعتيادي،بدأ الانتاج عام 1984.
 - معمل اسمنت الخازر.
 - معمل اسمنت كربلاء.
- وتنتج المعامل المذكورة 3 انواع من الاسمنت؛ العادي والمقاوم والابيض، كما يمكن ان تنتج انواعا اخرى من الاسمنت وحسب الطلب.

الانتاج السنوي للاسمنت في بعض المعامل العراقية بالاطنان

معمل اسمنت كربلاء	معمل اسمنت القائم		معمل اسمنت سنجار		معمل اسمنت كركوك		العام
	اسمنت	كلنكر	اسمنت	كلنكر	اسمنت	كلنكر	
		130283	90367				1989
		208409	164611				1990
		0	0				1991
		0	0				1992
590406	46495	102125	163674				1993
133213	98777	115834	79915				1994
146228	80952	97078	66673	153740	130372	86320	1995
166687	87260	105915	83502	78717	112337	128480	1996
153864	173318	159032	146070	150420	165411	201607	1997
229848	272213	155843	178905	176717	170579	162173	1998
245026	257418	227872	258396	202484	344273	368324	1999
161822	288030	305472	324800	230733	538725	495370	2000
509197	429888	386306	371491	299089	568620	636193	2001
510181	407738	450045	413814	621342	787154	866937	2002
	11732	132548	185785	167089	267275	274953	2003

138523.493	119905	105842	123282		237699	258344	215371	2004
		138066	135830		237699	284058	373695	2005
					154548	398914	439355	2006

بلغت الطاقة الانتاجية من الاسمنت عام 1987 حوالي 12 مليون طن، وكانت الدولة تخطط لزيادة الانتاج الى الضعف تقريبا. كما كان مقدار الاستهلاك المحلي عام 1986 حوالي 7.5 مليون طن، وكان الفائض يصدر الى الخارج، وكانت مصر لوحدها تستورد مليون طن. وتبعاً لتقارير اخيرة للجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط فإنه قد تم ضبط كميات كبيرة من الاسمنت المستورد من ايران والكويت والسعودية في اسواق بغداد التجارية وعدد من المحافظات العراقية غير صالح للاستخدام بعد قيام هذا الجهاز بفحص عينات عشوائية من الاسواق المحلية اثبتت النتائج عدم كفاءتها وعدم مطابقتها للمواصفات المختبرية وبالتالي عدم صلاحيتها في عمليات البناء والاعمار وانشاء المباني.

وصل حجم الاستيرادات من الاسمنت فقط عام 2007 الى 5.6 مليون طن ارتفع في الاعوام اللاحقة الى 10 مليون طن اي ان العراق خسر مليار دولار/السنة على اساس ان سعر الطن الواحد 100 دولار! وهذا المبلغ يكفي لانشاء ثلاثة معامل اسمنت كبيرة بطاقة 6 مليون طن/السنة، ويمكن بهذا المبلغ اعادة تأهيل وتشغيل كافة معامل الاسمنت التابعة لشركات وزارة الصناعة والمعادن العراقية مع توفير الطاقة الكهربائية لها وانشاء مشاريع صناعية اخرى ملحقة بها.

تقديرات الطلب المستقبلية تشير الى ان العراق يحتاج الى 25 - 30 مليون طن سنويا فيما لو بدأت الدولة بتنفيذ مشاريعها التنموية، ورغم ذلك فإن الطلب على الاسمنت المنتج محليا يعاني من انخفاض واضح بسبب ارتفاع اسعاره مقارنة بأسعار الاسمنت المستورد والمتوفر بكثرة في الاسواق المحلية رغم ان هذا الارتفاع يعود في اغلبه الى اسباب خارجة عن ارادة الشركات المنتجة.. فالتضخم المفرط في الايدي العاملة فيها وما ينتج عنه من ارتفاع في معدلات البطالة المقنعة (بلغ الموجود الفعلي من العاملين خمسة اضعاف ما تحتاجه الطاقات التصميمية والمتاحة، وهذا يعني انخفاض انتاجية العامل وارتفاع كلفة الانتاج وزيادة الاسعار وانعدام فرص المنافسة اي باختصار ارتفاع الكلف التشغيلية نتيجة لهذه الحشود غير المنتجة). ان الدقيقة الواحدة من انقطاع الكهرباء تكلف صناعة الاسمنت العراقية خسارة تعادل 60 مليون..

ما يقال عن عموم الصناعات الانشائية ينطبق على صناعة الاسمنت والصناعات المحلية الاخرى التي تكاد تنقرض بسبب الاستيراد من مختلف المناشيء وميل المستهلك لشراء السلع المستوردة الرخيصة ودور الحكومة في تفضيل الاستيراد على الانتاج المحلي بفعل القومسيونات التي تحصل عليها جراء الصفقات التجارية! وقدرت الطاقة التصميمية لمصانع الاسمنت عام 2007 بحوالي 18 مليون طن، الا ان الانتاج الفعلي اقل من ذلك بكثير، وفي عام 2008 حصلت شركة ايرانية على ترخيص لانشاء مصنع للاسمنت بطاقة مليون طن سنوياً. وباتت

معامل الاسمنت في الفلوجة وخازر وكركوك والكوفة منشآت خاسرة رغم جودة نوعيتها التي تفوق جودة الاسمنت الاجنبي والايروني!
 رغم غنى العراق بالخامات الطبيعية التي تدخل في الصناعات الانشائية والاسمنت فهي لا زالت مهمة ومنها اطيان الكاؤولين الملون والابيض في الصحراء الغربية التي تستخدم عادة في صناعة الاسمنت الابيض والسيراميك والحراريات والعوازل الكهربائية والمرشحات الفخارية وبوادر صهر المعادن، والبيوكسايت في الصحراء الغربية الذي يصلح لانتاج الطابوق الحراري، وحجر الكلس في مناطق حوض الفرات والصحراء الغربية الذي يستعمل في صناعة الاسمنت والورق والحديد والصلب والزجاج والصناعات المطاطية، وحجر الدولومايت في الصحراء الغربية الذي يستخدم في انتاج الطابوق الحراري المغنيسي و انتاج المغنيسيا وصناعة الزجاج والحديد الصلب، ورمال السليكا والكوارتزيت في الصحراء الغربية (يستخدم في صناعة الزجاج والسيراميك والحراريات) الا انه يستخدم في بلادنا في صنع البطانات الحامضية للمصاهر والافران، والجبس في وسط العراق وكردستان، والحصى والرمال! وتدخل خامات الحديد الرسوبية الاصل في الصحراء الغربية في صناعة الاسمنت المقاوم! ولا تتوفر الدراسات والبحوث الرسمية اللازمة لتقييم واقع الصناعات الاستخراجية للموارد والثروات الطبيعية. ويتوطن في محافظة الانبار وحدها معملان كبيران لانتاج البورك هما الشركة الاهلية للصناعات الجبسية في قضاء هيت وشركة جبس العراقية المتحدة في الفلوجة!

كميات الاحتياطي لبعض مواد الخام الاساسية

ت	المادة	الاحتياطي
1.	خام البوكسايت	750 الف طن احتياطي مؤكد
2.	اطيان الفلنت	9 مليون طن احتياطي مؤكد
3.	الكاؤولين الابيض	150 مليون طن احتياطي تقديري
4.	الكاؤولين الملون	800 مليون طن احتياطي تقديري

صناعة الطابوق والطابوق الطيني والحراري وطابوق البوكسايت والدولميات والمنغيز والسليكون والصناعات الاسمنتية بأنواعها هي من مستلزمات قطاع التشييد والبناء في العراق، بقت مزدهرة الى حين الا ان معاملها اليوم مهمة وتحتاج الى التأهيل! مصنع الحراريات الحديث في الفلوجة، الذي باشر انتاجه من الطابوق الحراري عام 1995 توقف اكثر من مرة بسبب الحروب والاقنتال الاهلي وتضررت مكانه! وتواجه الخطط الاستثمارية للشركة العامة لصناعة الحراريات لتفعيل انتاج الطابوق الحراري الالوميني والطابوق الحراري الخفيف بالتنسيق مع الشركة العامة للتصميم والانشاء الصناعي، تواجهها العراقيل بسبب الاضطرابات الامنية وتدني مستويات التسويق رغم خلو السوق من السلع المنافسة.

الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك في الرمادي احدى شركات وزارة الصناعة والمعادن، تأسست عام 1970، حالها كباقي الشركات الشقيقة تعاني معاملها من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، كونها تعمل وفق تكنولوجيا متقدمة بالأتمتة الالكترونية عالية الدقة والكفاءة مما يستوجب استمرارية التيار الكهربائي وبما يكفي لتشغيل جميع الاجهزة والمعدات! وتعد تجارة الزجاج من المهن الرائجة في العراق والتي يستمر فيها العمل طيلة أيام السنة ولها زبائن كثر لا ينقطعون عن شراء الزجاج بأنواعه سواء كان المخصص للسيارات او الزجاج المستخدم في الابواب والشبابيك داخل العمارات والبيوت! والفوضى الامنية جعلت البعض يجني ارباحا من وراءها، خاصة في ظل الاعمال الارهابية! وهذه الاوضاع ادت الى ازدياد اعداد المحال التجارية المتخصصة في بيع الزجاج بأنواعه، واستمرار الطلب، وارتفاع الاسعار في ظل غياب السيطرة الحكومية على تجارة وتصنيع الزجاج، واستيراد الرديء من هذه المادة بقصد تحقيق الارباح على حساب المواطن! وتنتج معامل الشركة ايضا كاشي الجدران والارضيات والادوات الصحية السيراميكية.

المواد القيرية من جهتها وهي من اهم مستلزمات العزل المائي للمباني، وعدم جودتها كان سببا في تدهور المباني السكنية مما اضعف رصيد السكن في العراق رغم توفر احسن انواع القير! لقد امتلكت الشركة العامة للمقاولات الانشائية نهاية السبعينات تجربة رائدة في هذا المجال باعداد قير خاص في مراحلها ثم تزويد المواقع بسيارات حوضية. ولم يبق من هذه التجربة سوى رجل واحد يستخدم من قبل شركة الرشيد في موقعها قرب خان ضاري! والمعوقات التي تواجه صناعة القير، تواجه ايضا صناعة اللباد المطاطي المرن التي تساعد على انتاج سقوف للمباني غير التقليدية والغاء استخدام التهوير والشتاكر.

تعاني البنية التحتية لصناعة مواد البناء من القدم ونقص قطع الغيار وانقطاع الكهرباء والتخريب والفساد والاهمال مما يعرقل جهود رفع الكفاءة التشغيلية ويخفض الانتاج. ويصل عدد معامل الطابوق في العراق الى نحو 300 معملا تشكو من عدم تزويدها بالوقود الملانم النظيف" حصة وقود الديزل الخاص بمعاملهم"، لذا يضطر اصحاب هذه المعامل الى استعمال المخلفات النفطية مع حرق دهن مستعمل وخطه مع النفط الاسود واستعماله، وهو ما يسبب في تلوث البيئة، بالرغم من ان معامل الطابوق اقل تلويثا من كور الطابوق الفرشي غير النظامية، وتعاني هذه المعامل من تقادمها! ومعامل الطابوق، حالها حال معامل الاسمنت" المونة، والكونكريت" ومعامل المضافات الخرسانية، لا تلتزم بالشروط البيئية وتتقاسم الرشى مع كل الاطراف! بينما تعاني الشركة العامة للمواد الانشائية من سياسة الاغراق الدائم للسلع الانشائية الاجنبية ذات النوعية الرديئة في السوق العراقية، والبطالة المقنعة، واستشراء الفساد! ويؤدي استيراد الحديد الرديء والضعيف الذي لا يقاوم الرطوبة ويتأثر بالصدأ بسرعة مع ارتفاع اسعاره الى ركود ورش الحدادة وصناعة الابواب والشبابيك، حيث تعاني هذه الصناعة من ارتفاع اسعار المواد المكملة لأعمال الشبابيك الى اضعاف مضاعفة، وارتفاع اسعار

اطر(روطات)الشبابيك وحديد الزاوية بمختلف قياساته وصفائح الابليت.ولازالت
 المعامل البلاستيكية وهي جزء من الشركة العامة للمواد الانشائية تنتظر اعادة
 التأهيل،وهي معامل ضرورية اساسا لانتاج الانابيب البلاستيكية والكاشي
 البلاستيكي والملحقات البلاستيكية(من اهم هذه المعامل معمل بلاستيك ميسان).
 صناعة البناء الجاهز في العراق متوقفة بسبب تدني انتاج المواد الاولية
 والمضافات والركام الطيني الخفيف!ولازالت معامل النورة"الضرورية لصناعة
 الثرمستون"متوقفة ايضا"اشاعة استعمال النورة في المونة الاسمنتية يخفف من
 الضغط الكبير على طلب الاسمنت"!وينطبق ذلك على صناعة الجص وتصنيع
 الالواح الجبسية الجاهزة للقواطع والتغليف ووحدات الجدران والسقوف الثانوية
 الجبسية!وكذلك معامل انتاج الالواح الاسمنتية المسلحة بالالياف"معمل المنتجات
 الاسمنتية في معسكر الرشيد..!وهذا هو حال معمل سيراميك الرمادي!والكثير من
 المواد الضرورية الداخلة في صناعة البناء والتي أنشأت من اجلها معامل ريادية
 وبتجارب محدودة اثبتت صلاحيتها وجدواها الاقتصادية،الا ان ظروفأ حالت دون
 تنفيذها في بلادنا،ومنها انتاج البنتونايت الكلسي لتحسين وتقليل نفاذية الخرسانة
 وزيادة مقاومتها للاملاح الكبريتية،وكذلك انتاج البوزلانا المستخدم في مختلف
 صناعات البناء!وقامت وزارة الصناعة والمعادن بدعم وتشبيد معامل الالواح
 الليفية(فايبر بورد)التي اثبتت جدواها الاقتصادية،لكننا نجد اليوم غياب منتج هذه
 المعامل!

● المصادر

راجع دراسات الكاتب في الحوار المتمدن والمواقع الالكترونية الاخرى....

- نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الارهاب الابيض في العراق
- الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق
- بنية الفساد المركبة في العراق
- مدخل عصري لتحليل بنى الفساد المركبة في العراق
- الخدمات العامة في عراق التنمية البشرية المستدامة

كما راجع الدراسات التالية:

- واقع القطاع الصناعي في العراق/بلاسم جميل الخلف
- القطاع الصناعي العراقي والدعم المطلوب .. الفساد الاداري والمالي وراء تحطيم الصناعة العراقية / جاسم الطيب
- خارطة طريق لأنقاذ الصناعة العراقية / زاهر الزبيدي
- حول استراتيجية دعم واصلاح القطاع الصناعي في العراق/ثامر محمود رشيد
- الفرصة واسعة امام الصناعة العراقية برغم قديم معاملها/نبيل الحيدري
- الصناعة في العراق آفاق وتطلعات/مركز الاضواء للبحوث والدراسات
- الصناعة في العراق/حنان الدليمي
- المشاكل التي تعوق استثمار الثروات الطبيعية في كردستان/د.بيوار خنسي
- القطاع الصناعي في العراق والحاجة الى التفاتة مسؤولة/رعد الموسوي

- الصناعة العراقية مشروع اسست له الدولة الوطنية ودمره الاحتلال/ليث الحمداني
- حين لا ترى بعض (العيون) سوى السواد...عن الصناعة في العراق وما يكتب عنها/ليث الحمداني
- الصناعة في العراق .. البدايات.. وايام زمان/ د. محمد جبار ابراهيم
- طاولة حوار حول واقع الصناعة العراقية/عادل عبد الزهرة شبيب
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق- دراسة ميدانية/د.عبد الله الشاوي وعامر احمد محمد
- التخطيط الصناعي في العراق 1921 - 1980/ صباح كجه جي
- الاصلاح الاقتصادي في العراق/د. عبد الحسين العنبي
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق/فلاح خلف الربيعي.
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل/احمد الناصح.
- توقف اغلب الصناعات الصغيرة في العراق/هاشم الاطرقجي.
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003..الواقع والتحديات/خضير الندوي.
- اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول/د.سالم رسن.
- العراق..موارد غنية..اقتصاد منهار..وتدنى مخيف في مؤشرات التنمية الانسانية/حسان عاكف حمودي.
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة/اسعد جواد كاظم و عقيل عودة.
- الحماية والنمو الصناعي في العراق/د.مدحت كاظم القرشي
- التركيب الصناعي للصناعات الكبيرة في محافظة المثنى/فارس مهدي محمد.
- هذا هو طريق 14 تموز/ د.ابراهيم كبة
- التطور الاقتصادي في العراق / د.محمد سلمان حسن
- دراسات في الاقتصاد العراقي /د.محمد سلمان حسن
- تصنيع العراق / كاتلين م. لانكلي
- النظام الاقتصادي في العراق / سعيد حمادة
- سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق / توماس بالوك
- دراسات في الاقتصاد العراقي / مير بصري
- تقرير الدخل القومي في العراق 1953 – 1961/ خير الدين حسيب
- الخلفيات الاقتصادية لثورة 14 تموز 1958/د.حافظ شكر التكمجي
- هكذا هزمت الصناعة العراقية/ياد عطية الخالدي
- التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق/عبد خليل فضيل.
- برنامج المنطقة الصناعية في العراق وتأثيره على استقرار الاقتصاد/عبيد عبد الهادي
- ازمة الصناعة العراقية ومحنة الصناعيين وسياسة الحكومة التجارية/د.كاظم حبيب
- رؤية أولية للحوار حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اقليم كردستان العراق وسبل معالجتها /د.كاظم حبيب
- دراسات في التخطيط الاقتصادي/د.كاظم حبيب
- ازمة التنمية في العراق وسبل مواجهتها/د.فلاح خلف الربيعي
- الصناعة والكهرباء-ازمة في ازمة/حسين ناصر الهلالي
- وثائق المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي
- الصناعة في خطر/رياض عبيد سعودي
- المشاريع الصغيرة في العراق/نبيل جعفر عبد الرضا
- استراتيجية التصنيع في العراق/عادل فرنسيس توماس
- دور الطاقة الاستيعابية للاستثمار في التنمية الاقتصادية/احمد ابراهيم العلي
- دور القطاع الصناعي الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي/د.حسن فياض
- الدور الاقتصادي لنشاط القطاع الخاص في العراق/يوسف عفتان الراوي
- الدولة والقطاع الخاص في العراق / عماد عبد اللطيف سالم
- الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق للمدة(2000 – 2010)/فوزي حسين محمد و نشأت صبحي يعقوب.

- واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به/ كريم عبيس العزاوي
- خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاملين عن العمل في محافظة البصرة لسنة 2007/ حسام الدين زكي بنيان
- استقلالية البنك المركزي العراقي و القطاع المصرفي الخاص/ اديب قاسم شندى و محمود المرسومي
- خصخصة القطاع العام في العراق - الاسباب والتناج المتوقعة / باقر الجبوري
- دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الزراعي في العراق / اسماء جاسم محمد
- تفعيل دور نشاط القطاع الخاص في مجال التمويل السكني / جمال باقر مطلق
- المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق ودورها في تأطير حماية المستهلك / ستر البياتي
- اثر التسليف الزراعي الخاص على الإنتاج الزراعي في العراق / قصي الكليدار وآخرون
- دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية" / عبد الله الشاوي
- توظيف الصناعات الحرفية المحلية في تنشيط القطاع السياحي في العراق - دراسة نظرية/ ثامر الحيايى
- القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية - ما العمل؟ / عبد الكريم جابر شنجار
- القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الانتاجية - دراسة اقتصادية قياسية/ عبد الكريم عبد الله
- جريمة الرشوة في القطاع الخاص في ضوء أحكام القانون الجزائي العراقي والدولي / زين العابدين عواد كاظم
- دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام 2003/ محمد صالح حمد علي
- اشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين ضبابية المنهج الفكري وتخبط آليات التحول/ سالم عبد الحسن رسن
- الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين..تطور ام تقهقر/د.محمد علي زيني
- الاقتصاد العراقي/د.عباس النصراوي
- تحديثات الاصلاح الاقتصادي / حسين محمد علي كبة
- صناعه العراقية وانتكاساتها/فتخار الدباغ
- اشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق... استقطاب مالي ام اغتراب اقتصادي؟/د.مظهر محمد صالح
- بعض ملامح خريطة العلاقات الطبقية - الاجتماعية بعد 2003/د.صالح ياسر
- الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي 2011 - 2014/د.كمال البصري
- الاقتصاد العراقي الاسرع نموا في العالم باتجاه مفترق طرق/د.كمال البصري
- التطور الصناعي في العراق/د.صباح الدرة
- احتدام الجدل حول الخصخصة في العراق/علي العلق
- الاستثمارات ودورها في رسم مستقبل السياسة العراقية / احمد جويد
- سياسة تشويه و الغاء المنجزات الاقتصادية لثورة 14 تموز و احتضان امراض ../د.محمد علي عوض
- الطبقات الوسطى العراقية التي تولد ولا تولد ... والتراكم الحضاري المبدد /فالح عبد الجبار
- خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 / وزارة التخطيط
- المشهد الاقتصادي في العراق / د.حسن لطيف الزبيدي
- مناطق الصناعة في العراق / سميرة الشماخ
- التصنيف الوظيفي للمراكز الحضرية في محافظة الانبار / مها سعدي خلف
- تحقيق الانتاج وانعكاساته المستقبلية على واقع الصناعة في العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
- الاختيار الاستراتيجي لنظام التخطيط والسيطرة على الانتاج لنظامي (MRP، OPT) في قطاع الصناعة الهندسية/ عقيلة مصطفى الاثروشي
- ملائمة نماذج التخطيط الاجمالي لبينة التصنيع في العراق وتقويم ادائها بالتطبيق في الشركة العامة للصناعات الجلدية / رعد الطائي
- نريد التمتع بميزانية العراق لا بديمقراطيته / جاسم محمد كاظم
- التجربة الاقتصادية في العراق الحديث / صبري زاير السعدي
- الطاقة - النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985 / د. محمد علي عبد الكريم الماشطة
- القطاع العام وأفاق التطور الاشتراكي في العراق/د.صفاء الحافظ

- طاوله مستديرة لمناقشة واقع الصناعة الوطنية العراقية/الثقافة الجديدة/العدد 345
- التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية في العراق 2003 – 2010/سلسلة قضايا فكرية/الحزب الشيوعي العراقي/العدد 11
- القطاع الصناعي- الواقع والطموح/قيس عباس جبر الزبيدي
- المعوقات التي تجابه شركات القطاع الصناعي المختلط وسبل معالجتها / احمد توفيق
- تقييم الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص / تحديد المعوقات(التحديات)والفرص لتمكين بيئة الاعمال
- وعمل مؤسسات القطاع الخاص في محافظة اربيل / برنامج التنمية الاقتصادية في العراق / الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID – TIJARA.
- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد العراقي / احمد عمر الراوي
- برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق/ثريا الخزرجي
- الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 .. الواقع والتحديات/خضير عباس النداوي
- واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل / احمد الناصح
- التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة / اسعد جواد كاظم
- استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق / محمد المعموري و ثائر العاتي
- الدور الاقتصادي لبرامج دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق / سندس جاسم و موسى خلف عواد
- الصناعات الصغيرة، قاعدة للتنمية في ظروف الحصار الاقتصادي / محمد الهيتي
- تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الأوراق المالية مع الإشارة الى سوق العراق/ محمود صالح عطية
- الأكتتاب المغلق بأسهم الشركة المساهمة الخاصة / رواء النجار وزينة الصفار
- أهمية الدور الاقتصادي للأسواق المالية مع التركيز على السوق العراقية للأوراق المالية / كريم عبد النبي
- الازمة السياسية الراهنة تحبط همة الشركات المساهمة في البورصة/د.عودت ناجي الحمداني
- آثار المتدفقات الصناعية في تلويث المياه القريبة من نقاط التصريف في محافظة البصرة / وصال فخري حسن وآخرون
- مصادر التلوث الصناعي للأنهر العراقية/حيدر محمد عيسى
- نحو رؤية اقتصادية لتكاليف التلوث البيئي/د.علي حنوش
- التلوث الصناعي في بغداد..ماهو الحل؟/د.هاشم عبود الموسوي
- تحليل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الخاصة بمشاريع معالجة النفايات المحلية الصلبة بالمدن العربية(تطبيق ميداني على مشروع مقترح في جمهورية العراق)/حسن مظفر الرزوي
- المخلفات الصناعية واعادة تدويرها/د.عبد اللطيف محمد ابو العطا
- الصناعات البلاستيكية وسلامة البيئة/اوزجان يشار
- التلوث في بلاد الرافدين:المسببات والأخطار / د. مثنى عبد الرزاق العمر
- صناعة انتاج الطاقة الكهربائية في محافظة البصرة / د. كفاية عبد الله العلي
- واقع وتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية في العراق / خلود موسى عمران
- الطاقة الكهربائية والتنمية في العراق / عبد العزيز محمد حبيب
- التنبؤ بانتاج الطابوق في العراق / ازهار سلمان زامل و نرجس هادي رهيف
- العراق ينفق مليار دولار سنويا لاستيراد الاسمنت/ ناصر الدريس مهدي المدني

- تدهور الصناعات الجلدية في العراق/ عامر عبود الشيخ على
- حقائق عن الاتصالات في العراق/ رشيد السراي
- شركات الاتصالات – الانترنت والموبايل – وخفاياها / يوسف على خان
- المستهلك والهاتف النقال/ محمد شريف ابو ميسم
- الحماية القانونية لمشتركي الهواتف النقالة/ اقدس رشيد وآمال حسوني.
- بحث عن النظام القانوني لعقود الهواتف النقالة/ د. هالة صلاح الحديثي.
- المسؤولية المدنية الناجمة عن اساءة استعمال اجهزة الاتصالات الحديثة.
- العراق- المبادرة العربية لانترنت حر/ غسان شمخي
- ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق / طالب عبد الجبار
- الطبقة العاملة العراقية – التكون وبدايات التحرك/ د. كمال مظهر احمد
- المشاكل التي تواجه القوى العاملة في العراق/ على جاسم العبيدي و ماهر صبري درويش
- واقع ومقومات صناعة الدواجن وانعكاساتها على اسعار البيض والدجاج في العراق للمدة من 2000 – 2009 دراسة تحليلية/ سلام نعمة محمد على.
- اهمية صناعة الدواجن/ صلاح الكفيسي.
- صناعة الدواجن في العراق/ منى الموسوي.
- الصناعات الغذائية في منطقة الفرات الاوسط/ سلمى الشبلوي.
- دراسة مسحية لملاح الطعام المنتج في العراق/ طلال خالد حسن.
- مشكلات انتاج وتسويق التمور في العراق/ دراسة استشارية/ فريق عمل: كاظم حبيب، منيب السكوتي، عبد الوهاب حميد رشيد
- المردود الاقتصادي لصناعة التمور/ سهى الشبخلي
- تحليل اقتصادي لواقع انتاج واستهلاك قصب السكر وبنجر السكر في العراق/ زحل الحسيني وآخرون.
- توقعات انتاج واستهلاك قمح الخبز في العراق باستخدام نموذج اريما للاعوام 2007 – 2016/ عائدة فوزي احمد و محمد عبد ابراهيم
- واقع انتاج محصولي القمح والرز في العراق واثره على مستقبل امنه الغذائي/ محمد حسن رشم.
- التحليل الجغرافي للصناعات الغذائية في مدينة الكوت – دراسة في جغرافية الصناعة/ محمد عباس مجيد.
- اساسيات صناعة الالومنيوم من الخردة في العراق/ عدنان ابراهيم الجرجري.
- صناعة الشخاط في العراق وامكانية التصدير للاسواق الخارجية / نهلة يحيى نزهت
- دراسة في صناعة الاحذية/ صبري عبد الكريم حاتم
- الصناعات النسيجية في مدينة بغداد/ ندى الحمداني
- الصناعات الخشبية ومنتجاتها في مدينة بغداد / محمد العاني
- التقييم الاقتصادي لصناعة الغزل والنسيج في العراق / يحيى الكاتب
- تقويم المعايير المستخدمة في الاحصاءات الصناعية / ابراهيم جواد كاظم
- اثر الغش في احداث الخسائر الاقتصادية في قطاع البناء العراقي/ خليل اسماعيل ابراهيم
- المردود الاقتصادي لمزارع انتاج محصول القطن في محافظة بغداد للموسم الزراعي 2009/ زحل الحسيني و عامر السوداني.
- دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيماوية في العراق للمدة (1995 – 2007)/ د. محمد على جاسم و عامر بولص.
- الجدوى الاقتصادية لمشروع انتاج النباتات الطبية في مدينة الموصل/ هناء سلطان داود وآخرون.
- الصناعات الطبية في محافظة البصرة/ د. كاظم الاسدي و راشد الشريفي.
- تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة (2002 – 2007) دراسة تحليلية مقارنة/ د. عبد الغفور المعماري و حافظ المولى.

- تقويم كفاءة للشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية SDI للمدة 1980 – 1999/زياد الجبوري.
- انتاجية المواد في المنشأة العامة للخياطة/سعدون الطائي وجورج الحلبي.

* خبير استشاري في الطاقة الكهربائية واعلامى وناشط سياسى وحقوقى.

بغداد
2013/3/31